

تحليل مؤشرات التحرر المالي في العراق للمدة (1990-2015)

أ. د. سعد عبد نجم العبدلي/ كلية الإدارة والاقتصاد /جامعة بغداد
الباحث/ حميد طالب فاضل

تاريخ التقديم: 2017/11/29
تاريخ القبول: 2018/1/21

المستخلص

في ظل اتجاه دول العالم في تبني سياسة الانفتاح المالي، اتجهت العديد من الدول نحو التأكيد على الإصلاحات في القطاع المالي والمصرفي بهدف رفع كفاءته بما يضمن دعم الاستقرار الكلي، وفي ظل هذا التوجه فإن المنافسة تعد شرط للكفاءة، ولا تتحقق المنافسة ما لم ترفع القيود عن دخول مصارف ومؤسسات مالية جديدة للسوق، بما في ذلك مصارف اجنبية وكذلك تغيير التشريعات واللوائح التنظيمية للتراخيص بما يضمن ذلك. وتعنى هذا الدراسة بقياس وتحليل مؤشرات التحرر المالي في العراق للمدة (1990-2015) باستخدام طريقة مؤشر التحرر المالي (FLI). حيث يبين هذا المؤشر درجة التحرر المالي في تلك المدة. إذ ان استخدام هذا المؤشر مفيد في رصد وتيرة التحرر وتقييم أثر سياسة التحرر المالي على مختلف جوانب الاقتصاد. ويتضمن هذا البحث أيضا تدابير تحرير جزئية في المؤشر، وقد ركزت الدراسة على أربع متغيرات رئيسية للتحرر المالي في العراق وهي: تحرير سعر الفائدة، وتخفيض الاحتياطي القانوني، وحرية دخول المصارف الاجنبية الى العراق، والغاء ضوابط الانتمان خلال مدة الدراسة، بما في ذلك إعادة هيكلة البنوك المملوكة للدولة. بدأت عملية التحرر المالي في العراق في عام 2004، بعد صدور القانون الجديد للبنك المركزي العراقي رقم (94) لسنة 2004. ومنذ ذلك الحين نفذت اجراءات التحرر المالي لتوسيع وتعميق النظام المالي، بهدف زيادة المنافسة وتحسين كفاءة القطاع المالي والحفاظ على استقرار النظام المالي العراقي. ومن المتوقع أن تستكمل جميع أدوات السياسة العامة هذه بعضها البعض في تحقيق الأهداف العامة للمنافسة والكفاءة، وسلامة أداء النظام المالي وأسواق رأس المال، وتحقيق الاستقرار في القطاع المالي في العراق، ويبين مؤشر التحرر المالي FLI أن عملية التحرر المالي تسارعت في العراق خلال المدة من عام 2004 إلى عام 2015.

المصطلحات الرئيسية للبحث/ التحرر المالي.



مجلة العلوم
الاقتصادية والإدارية
العدد 105 المجلد 24
الصفحات 388-405

*البحث مستل من رسالة ماجستير



المقدمة

لقد شهد العالم في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي تحولات واسعة ومتسارعة في القطاع الاقتصادي بصوره عامه والقطاع المالي بصوره خاصة ، حيث كانت معظم حكومات دول العالم خصوصاً النامية منها تمارس دوراً واضحاً في التدخل في أنظمتها المالية عن طريق احتكار ملكية المؤسسات المالية والتدخل الكبير في عمل القطاع المالي والمصرفي، مثل التحديد المركزي لسعر الفائدة ، وسياسات الائتمان الموجه، وعدم السماح بدخول وخروج المصارف المحلية والأجنبية وكذلك رؤوس الأموال وغيرها من هذه السياسات التي سميت من قبل (McKinnon 1973 and Shaw 1973) بسياسات الكبح المالي (Financial Repression) ، من خلال الدراسات التي قاما بها على مجموعة من الدول . وفي سبعينيات القرن الماضي قامت العديد من البلدان بتحرير نظمها المالية ، حيث استندت على مجموعه من الدراسات المؤيدة للتحرر المالي ومنها الدراسة أعلاه ، والحجة الأساسية للتحرر المالي هي أن سياسات الكبح المالي تعيق التعميق المالي ومن ثم النمو الاقتصادي . حيث أن تحديد سقف سعر الفائدة يؤثر سلباً على أسعار الفائدة الحقيقية ، من خلال أثرين من الآثار السلبية. أولاً: أنه يقلل من حجم المدخرات ومن ثم مقدار الأموال القابلة للاقراض عن طريق النظام المالي الرسمي. ثانياً: انخفاض أسعار الفائدة الحقيقية والتي تؤثر على الإنتاجية الحدية لرأس المال، وتقليل حافز المصرفيين في منح الائتمان وهو ما يعرقل بدوره التوزيع الفعال للأموال القابلة للاستثمار . كما تؤدي متطلبات الاحتياطي العالية وبرامج الائتمان الموجهة إلى زيادة هذه التأثيرات السلبية . وخلصوا إلى أن رفع القيود المالية يمكن أن يكون له أثر إيجابي على معدلات النمو . ومنذ ذلك الحين تخلت العديد من الدول عن سياسات الكبح المالي وأتجهت نحو تحرير القطاع المالي بهدف تطوير أنظمتها المالية والمصرفية ورفع وتحسين خدمات الوساطة المالية ، وتخفيف قيود التمويل وتوجيه الائتمان إلى المشاريع الأكثر إنتاجية عبر آليات السوق ، ومن ثم تعزيز الاستثمارات الخاصة، كل هذه الحجج تشير إلى وجود علاقة إيجابية بين التحرر المالي والنمو الاقتصادي . إلا أن نتائج التحرر المالي جاءت متفاوتة من دوله لأخرى من حيث التأثير الإيجابي أو السلبي على القطاع المالي في تلك الدول . حيث أدى تحرر القطاع المالي في بعض الدول النامية إلى زيادة الازمات المالية ذات الارتباط بثقافة وتقاليد الجمهور وأفتقار تلك الدول إلى وجود مؤسسات حكومية رصينة ومن ثم عدم التكيف مع ذلك التحرر .

مشكلة البحث

حضي التحرر المالي بقدر كبير من الاهتمام في الأدبيات الاقتصادية ، وعلى الرغم من التحرر المالي الذي حدث في العراق بعد عام 2003 إلا أنه لم يؤدي ذلك التحرر المالي إلى رفع كفاءة النظام المالي .

هدف البحث :

يهدف البحث إلى قياس وتحليل مؤشرات التحرر المالي في العراق باستخدام مؤشر التحرر المالي (FLI) لتكون عوناً في صياغة السياسات الاقتصادية الهادفة إلى تطوير المؤسسات المالية ومن ثم تحفيز عملية التنمية الاقتصادية .

فرضية البحث :

تنتلق الدراسة من الفرضية الآتية :

وجود تأثير إيجابي للتحرر المالي على كفاءة القطاع المالي في المدى القصير وانعكاس ذلك على النمو الاقتصادي في الأمد الطويل .



المطلب الاول/مدخل مفاهيمي للتحرر المالي

أولاً: مفهوم وأهمية التحرر المالي :

يمكن ان يعرف التحرر المالي حرفياً بأنه "إزالة الضوابط". أي إزالة كافة الضوابط والقيود المفروضة على القطاع المالي من قبل السلطة الحاكمة. وقد اكتسب التحرر المالي اهتماماً في العقود القليلة الماضية حيث جادلوا بأن تحرير القطاع المالي سيؤدي إلى زيادة المدخرات وتشجيع الاستثمارات والحث على النمو الاقتصادي. وقد تبنت العديد من البلدان النامية التحرر المالي بوصفه الطريق إلى الأمام لاقتصاداتها¹. وكذلك عرف (Kaminski and Schumler (2003) التحرر المالي هو إلغاء القيود المفروضة على حساب رأس المال المحلي والأجنبي ، وقطاع سوق الأوراق المالية وتحرير حساب رأس المال ، وأسعار الصرف ، وضوابط تدفق رأس المال. من خلال نظام مالي محرر بالكامل، يسمح للبنوك والشركات بالافتراض من الخارج بحرية. وقد افترض ان تكون متطلبات الاحتياطي موجودة ولكنها أقل من 10% ، وعدم وجود أي قيود على التدفقات الرأسمالية الخارجة. وعلاوة على ذلك يتسم النظام المالي المحلي المتحرر ، بعدم وجود ضوابط على أسعار الفائدة ، ويسمح للمستثمرين الأجانب بالاحتفاظ بأسهم محلية بدون قيود². وقد ركزت الكثير من الكتابات حول التحرر المالي والذي تجلى في مستويات أعلى من المدخرات والاستثمار . وبالعودة الى دراسة (McKinnon (1973) and Shaw (1973) والتي تنص على أن ارتفاع أسعار الفائدة التي تتبع إزالة سقف أسعار الفائدة سوف تولد زياده في الادخار، ومن ثم زيادة الاستثمار. وهناك دراسة تناولت موضوع التحرر المالي تؤكد على ان التحرر المالي له اثر إيجابي على كفاءة تخصيص الموارد، ونمو الائتمان الخاص، ورفع كفاءة سوق الأوراق الماليه³. كما يعزز التحرر المالي إمكانات النمو ويحسن الكفاءة التخصيصية، ويرفع القيود على تدفقات رأس المال، وعلاوة على ذلك يخفف من قيود التمويل. ونتيجة لذلك، يمكن للقطاعات الأكثر اعتماداً على التمويل الخارجي أن تستثمر وتنمو بشكل أسرع. ومن ثم الزيادة في النمو الكلي⁴. أن التحرر المالي هو خطوة لا مفر منها على الطريق إلى التنمية وينبغي بالتالي تبنيه. حيث ان التحرر المالي يسهم في تخصيص المدخرات ومن ثم تحقيق أقصى قدر من الإنتاجية وبالتالي زيادة النمو . وبشكل أكثر تحديداً، فإن الفوائد المحتملة للتحرير المالي بالنسبة للبلدان النامية ترتبط بما يلي: (1) زيادة فرص الوصول بأسواق البلدان الناشئة إلى الأسواق المالية الخارجية ، ومن ثم تقليل تكلفة رأس (2) العمل على التحسين والإشراف المالي للأسواق المالية المحلية؛ (3) الوصول إلى التطور التكنولوجي والمعرفة من البلدان الأخرى من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر (نقل التكنولوجيا)؛ (4) تنمية القطاع المالي نتيجة دخول المصارف الأجنبية على العرض الائتماني، والكفاءة التشغيلية، وما إلى ذلك؛ (5) ان انضباط السوق يمكن أن يحفز الاقتصاد الكلي حيث أن قوى السوق يمكن أن تحد من السياسات السيئة . وعلى وجه الخصوص، وجود المصارف الأجنبية في البلدان الناشئة يمكن أن يجلب آثار إيجابية من خلال زيادة الكفاءة المحلية⁵. وهناك آراء مناصره وآراء منتقده وأخرى حذره من للتحرر المالي والتي يمكن توضيحها من خلال الآتي :

¹Anthony,Jonathan, Onyinye I. Ogbuabor, Anthony,2015, Financial Liberalization and Economic Growth in Nigeria: An Empirical Evidence, International Journal of Economics and Financial Issues, ISSN , 2015, 5 (3), 663-672.(p.663).

²Philip Arestis, and Asena Caner,2004, Financial Liberalization and Poverty: Channels of Influence, Cambridge University and The Levy Economics Institute, Working Paper (p2-3).

³Abdul Abiad, Nienke Oomes, and, Kenichi Ueda,2004, The Quality Effect: Does Financial Liberalization Improve the Allocation of Capital?, IMF,(P.4-5).

⁴Romain Ranciere, Aaron Tornell, and CEPR,2014, Financial Liberalization, Allocative Efficiency and Growth University of California.(p.3).

⁵Philip Arestis and Luiz Fernando de Paula,2008, Financial Liberalization and Economic Performance in Emerging Countries, Britain,(3-4).



1 - الآراء المناصرة للتحرر لا المالي : أشار كل من (Harvey and Bekaert 1995)، إلى أن اتباع سياسة التحرر المالي في الدول المعزولة ، يؤدي الى تدفق رأس المال عبر حدود البلد والذي سوف يعمل على معادلة سعر الخطر على مستوى الأسواق ، وتقليص او القضاء على فارق الخطر . في دراسة أخرى لـ (Henry 2004) حيث استنتج بأنه إذا قام بلد نام بفتح سوقه المالي أمام المستثمرين الأجانب ، فإن ارباح الأسهم المجمع سوف تتراجع بـ 240 نقطة أساس، في حين سوف يرتفع نسبة نمو الناتج بنسبة 1.1 % سنوياً ، كما أن نسبة نمو حصة الفرد من الناتج سوف يرتفع بنسبة 3.2 % سنوياً . في دراسة أخرى، تناولت موضوع التحرر المالي لكل من (Zervos and Levine 1996) وتوصلت الى أن التحرر المالي يرفع من نسبة السيولة في أسواق رأس المال، ومن ثم فإن هذه السيولة تؤدي إلى مزيد من تطوير الأسواق المالية بعد أن ضمن المستثمرون الدخول والخروج من مواقعهم دون مواجهة اية صعوبات. وكذلك توصلت دراسة (Bekaert, Lundblad and, Harvey 2005)، الى ان المستثمرين الأجانب سوف يضغطون على المؤسسات المحلية لكي تلتزم بالمعايير الدولية، الامر الذي يحسن من نوعية حوكمة الشركات المحلية ويقلل من التمييز بين التمويل الداخلي والتمويل الخارجي .

2 - الآراء المنتقدة للتحرر المالي: يرى منتقدوا التحرر المالي بأن التحرر المالي يزيد من خطر تعرض البلد للصددمات الدولية ويؤدي الى هروب رأس المال . بحسب رأي (Gridlow 2001) ، وخلال سنوات 1980 وبدايات 1990 تم دفع بعض الدول النامية إلى الإيمان بأن الاستثمار الأجنبي في صورة سندات وأسهم متداولة داخل الأسواق المحلية يتميز في طبيعته بالاستقرار في الاجل الطويل مقارنة بالقروض المصرفية الأجنبية التي أستحصلتها خلال سنوات 1970 . ومع ذلك ، أدى هروب رؤوس الأموال من الأسواق النامية في السنوات الاخيرة إلى تكذيب هذه الادعاء ومثال على ذلك زيادة في الأزمات المالية بعد انتهاج المكسيك سياسة التحرر المالي . وتوصلت دراسة (Kaminsky and Schmuckler, 2001) إلى أن عملية التحرر المالي تسببت في احداث ازمات وانهيارات عميقة داخل الأسواق الناشئة. ويرى (Stiglitz al. et, 1994) أن عدم تماثل المعلومات في البلدان النامية والذي يعد سمة خاصة بالأسواق المالية في تلك الدول ، من شأنه ان يضر بعملية التحرر⁶ .

3 - المناصرون الحذرون : تتألف هذه المجموعة من المحافظين الداعين للتحرر المالي الذين يشيرون إلى ان هناك الكثير من الشروط التي لم تتحقق حتى الآن في اغلب الدول النامية، والتي تعد أساسية لضمان نجاح عملية التحرر المالي . وهناك دراسة قام بها كل من (Banerjee, Bachetta, and Aghion 1999) ببناء نموذج اقتصادي قياسي لظهور أن الاقتصاديات ذات المستوى المتوسط من العمق المالي تعد اكثر عرضه للصددمات الاقتصادية . كما ان التحرر الكامل لهذه الاقتصاديات قد يقود نحو زعزعة التوازن، وتعريضها إلى فترات مزمنة من هروب رؤوس الأموال . ويرى (velasco and Rodrik 1999) أن الافتتاح على تدفقات رأس المال يمكن أن يضر بالبلاد اذا لم يرافق هذا التدفق الضوابط المناسبة ، وبيئة اقتصادية كلية وتنظيمية قوية . وبحسب رأي (Johnston 1997) فإنه ينبغي على حكومات الدول النامية تطوير مؤسسات قوية للسياسة النقدية وادارة أسعار الصرف قبل الشروع في عملية التحرر المالي⁷ .

ثانياً : التحرر المالي والنمو الاقتصادي:

على مدى العقود القليلة الماضية، حظيت العلاقة بين التحرر المالي والنمو الاقتصادي بقدر كبير من الاهتمام في الأدبيات الاقتصادية. ومن الناحية النظرية، فإن التحرر المالي يخفف من قيود التمويل وتحسين مشاركة المخاطر، ومن ثم تعزيز الاستثمارات. والتي لها أيضاً تأثير إيجابي على أداء وتطوير النظم المالية، وحوكمة الشركات . هذه الحجج تشير وجود علاقة إيجابية بين التحرر المالي والنمو الاقتصادي .

⁶ محمد زكريا بن معزو، كمال حمامة ، قياس العلاقة بين التحرير المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام مؤشر (KAOPEN) دراسة قياسية (1970 - 2010)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، مجلة الباحث - عدد 13 / 2013، الجزائر ، ص 21 .

⁷ محمد زكريا بن معزو، كمال حمامة ، 2013 ، مصدر سابق ، ص 21 .



وهناك دراسة قامت بتحليل بيانات لـ (90) بلداً على امتداد المدة بين (1975-1999) وتوصلت هذه الدراسة الى وجود علاقة ايجابية بين التحرر المالي والنمو الاقتصادي واستنتجت الى أن إزالة القيود على حساب رأس المال وتحرير سوق الأسهم يؤثر على النمو بصورة مباشرة⁸. وذكر Fry (1988)، ان التحرر المالي يزيد من العرض وتخصيص الموارد ، وقد وجد أن الوساطة المالية لها صدمة إيجابية على النمو الاقتصادي لعينة من 74 بلداً ، وبالمثل وجد Bekaert and Harvey (2001) أن التحرر المالي يسهم بنسبة 30% في عملية النمو الاقتصادي. وأكد Mattoo et al ، أن تحرير الخدمات المالية له تأثير إيجابي وهام على النمو الاقتصادي في عينة من 59 بلداً. كما وجد Galindo et al ، (2007) ، باستخدام بيانات 12 بلداً ناميا على مستوى الشركات أن التحرر المالي أدى إلى تخصيص أفضل لصناديق الاستثمار بسبب تحسين الكفاءة⁹. ومع ذلك، حدد Fry (1995) خمسة شروط مسبقة لنجاح التحرر المالي:

- 1 - توفير قدر كاف من الحيطة والإشراف على المصارف التجارية ، مما يعني بعض المستويات الدنيا للمحاسبة القانونية .
 2. درجة معقولة من استقرار الأسعار .
 3. الانضباط المالي بأخذ شكل متطلبات الاقتراض الحكومي التي تتجنب الآثار التضخمية .
 4. تعظيم الربح ، والسلوك التنافسي من قبل البنوك التجاري .
 5. نظام ضريبي لا يفرض تمييزاً على الوساطة المالية .
- ويقترض McKinnon و Shaw (1973) . في نظرية القمع المالي والتحرر، أنه عندما يتم تحرير سعر الفائدة، سوف يؤدي ذلك الى زيادة سعر الفائدة الحقيقي والذي يساعد بدوره الى زيادة في الادخار، وتحفيز الاستثمارات، والتي تؤدي في نهاية المطاف إلى نمو اقتصادي. وعليه تركز النظرية الى التخفيف من حدة القمع المالي من خلال السماح للسوق لتحديد الفائدة الحقيقية والأسعار، وإزالة السيطرة على الائتمان من بين أمور أخرى¹⁰.

ثالثاً: مؤشرات التحرر المالي :

توثق مؤشرات التحرر المالي اتجاه ووتيرة الإصلاحات المالية . وقد استند معظم الباحثين في مؤشراتهم المالية الخاصة والتحرر القائم على الدراسات الزمنية لمختلف النظم المالية¹¹. وعليه سوف يتم التطرق الى أهم مؤشرات التحرر المالي على المستويين المحلي والدولي :

أ – مؤشرات التحرر المالي على المستوى المحلي:

1- الغاء ضوابط أسعار الفائدة : تعرف أسعار الفائدة على أنها ثمن استخدام الائتمان من قبل المقترضين . وقد رأى معهد المحاسبين القانونيين في نيوجيريا (2009) أن الفائدة هي الثمن الذي يدفعه المرء مقابل الحصول على الاموال من الأسواق المالية. وفي السنوات الأخيرة، أتاحت الكثير من البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية لقوى السوق أن تؤدي دوراً أكبر في اقتصاداتها. بما في ذلك القطاع المالي، وهذا يعني ان تحرير أسعار الفائدة يُسمح لها أن يحددها السوق، بحيث يُمكن تطوير الأسواق المالية بحيث تخصص الائتمان بشكل أكثر كفاءة. وأكدت الدراسات التطبيقية إن رفع أسعار الفائدة الاسمية سيزيد من عرض الادخار القابل للاستثمار. كما أن إنتاجية الاستثمار ترتفع مع توجيه هذه الموارد إلى المشاريع ذات العائد المرتفع .

فالكبح المالي ينشأ في الغالب عندما يفرض بلد ما السقوف على الودائع الاسمية وأسعار الفائدة على الإقراض عند مستوى منخفض، وهذا له أثر سلبي على كمية ونوعية الاستثمار ومن ثم على نمو الاقتصاد¹².

⁸Alessandra Bonfiglioli† and Caterina Mendicino, 2004, Financial Liberalization, Bank Crises and Growth: Assessing the Links Stockholm School of Economics, (p.2).

⁹Qazi Muhammad Adnan Hye, Shahida Wizarat,, 2013, IMPACT OF FINANCIAL LIBERALIZATION ON ECONOMIC GROWTH: A CASE STUDY OF PAKISTAN, Asian Economic and Financial Review, , 3(2):270-282,(p.272).

¹⁰Anthony, Jonathan, Onyinye I. Ogbuabor, Anthony, 2015,ibid,(665-666).

¹¹ Khem Raj Bhetuwal*,Financial Liberalization and Financial Development in Nepal, Nepal. (p.25).



2 - الغاء عوائق الدخول : تعد المؤسسة المالية عنصرا أساسيا للنمو الاقتصادي المستدام. كما وأصبحت التجارة الدولية في السلع والخدمات (المالية) أكثر كثيفا، وتميل السوق المالية المحلية أيضا إلى الاندماج بوتيرة سريعة، من خلال زيادة دخول البنوك الأجنبية . فقد لوحظ في كثير من الأحيان أن عولمة الأسواق المالية قد اكتسبت زخم إضافي نتيجة للتحرير المالي من جانب مختلف البلدان. ويمكن أن تساعد المشاركة الأجنبية، التي يحفزها تحرير الأسواق المالية، على تطوير النظام المالي. والارتفاع الأخير في مشاركة البنوك الأجنبية أدى إلى تحسين كفاءة النظم المالية للبلدان المضيفة، من خلال السماح بحرية دخول وخروج المصارف المحلية والأجنبية وكذلك رؤوس الاموال وخصخصة مصارف الدولة وتوسيع فرص الحصول على الخدمات المالية¹³. وتشمل الغاء شروط الترخيص، والحدود المفروضة على الأجانب والمشاركة في القطاع المصرفي، والقيود المفروضة على التخصص المصرفي والافادة من الخدمات المصرفية العالمية. وحدود مشاركة البنوك الأجنبية، وكذلك القيود المتعلقة بالتخصص المصرفي أو إنشاء البنوك العالمية .

3- الغاء ضوابط الائتمان : تشكل ضوابط الائتمان ومؤشرات الأسعار المشوهة العائق أمام النمو الاقتصادي الناجم عن عدم الكفاءة في التخصيص حيث تؤدي هذه الضوابط إلى انخفاض مستويات الادخار والاستثمار على الصعيد المحلي، مما يخفض معدلات نمو الاقتصاد. فقد أدى القمع المالي إلى تقليص تعبئة الموارد المحلية، مما جعل من ذلك اقتصاد يعتمد على المدخرات الأجنبية والذي يتجلى في الديون الخارجية الضخمة في ذلك الوقت. كما وفرت أسعار الفائدة المنخفضة حافزا للحكومة في الحصول على موارد لتمويل عجزها . كما أن القطاع المصرفي المملوك للدولة، وسوء قرارات الإقراض (التي غالبا ما تتأثر سياسيا) أدى إلى انخفاض المدخرات المحلية وغيرها من أشكال هروب رأس المال. وأدى تزايد الوعي بهذه التكاليف الاقتصادية إلى "التحرر" المالي . وبسبب التحرر، أصبحت البيئة المصرفية قادرة على المنافسة . كما أدى التحرر المالي إلى الغاء ضوابط الائتمان الموجه نحو القطاعات أو الصناعات المفضلة، والسقف الائتماني تجاه القطاعات الأخرى¹⁴ .

4 - تخفيض متطلبات الاحتياطي : لقد كانت أطروحة التحرر المالي (McKinnon 1973 and Shaw 1973) قد وصلت إلى حد بعيد تؤثر على الوصفات السياسية التي اعتمدها العديد من البلدان النامية خلال السبعينات والثمانينات، والتي كانت تشجع على زيادة الادخار المالي بزيادة أسعار الفائدة الحقيقية. وكان السبب وراء ذلك هو القول أن سياسات القمع المالي تعد إلى حد كبير خاضعة للمساءلة عن ضعف الأداء الاقتصادي للبلدان النامية في الستينيات، واقترحت نظرياتهم أن التشوهات في النظم المالية، مثل القروض الصادرة بسعر فائدة منخفض بشكل مصطنع، وبرامج الائتمان الموجهة، وارتفاع نسبة الاحتياطي القانوني التي تفرضه البنوك المركزية المحلية على البنوك التجارية. سوف تقلل من الادخار، وتؤخر تراكم رأس المال، وتمنع توزيع الموارد الفعالة . كما أن ارتفاع نسبة الاحتياطي على البنوك التجارية سوف تؤدي إلى: (أ) التسرب في عملية الوساطة ، (ب) ارتفاع أسعار الفائدة على الودائع البنكية. مما أدى إلى انخفاض المعروض من الأموال القابلة للإقراض ، كما اشاروا إلى ان القضاء على هذه التشوهات سيؤدي إلى تعميق النظم المالية إلى حد كبير وبالتالي تحفيز النمو الاقتصادي¹⁵ .

ب - إجراءات التحرر المالي على المستوى الخارجي :

1- تحرير سعر الصرف: يتم ذلك من خلال اعتماد سعر صرف متغير يتحدد وفق تغيرات قوى السوق ، حيث يعكس سعر صرف العملة المحلية المستويات الحقيقية لأسعار مختلف الموجودات المحلية .

¹²J.U.J. Onwumere1 , Okore Amah Okore and Imo G. Ibe,2012, The Impact of Interest Rate Liberalization on Savings and Investment: Evidence from Nigeria, Research Journal of Finance and Accounting, ISSN, Vol 3, No 10,(p.131).

¹³Jong-Kun Lee,2002, Financial Liberalization and Foreign Bank Entry in MENA1Financial Sector Strategy and Policy, World Bank,(p.2).

¹⁴ Caleb M Fundanga,2011,Innovative financial products on the Zambian market in relation to credit interest rates and the private sector development, Zambia,(p.1).

¹⁵ James Ang,2009, Financial Liberalization on Savings and Investment: Evidence from Nigeria, Research Journal of Finance and Accounting, ISSN, Vol 3, No 10,(p.131).

¹⁵Jong-Kun Lee,2002, Financial Liberalization and Foreign Bank Entry in MENA1Financial Sector Liberalization Or Repression?, Australia,(p.2-5).



2- فتح حساب رأس المال : من خلال حرية انتقال الأموال من وإلى الإقتصاد، وبالتحديد من وإلى الأسواق المالية . وهذه الحرية تزيد من امكانية امتلاك المحليين للأصول النقدية الأجنبية والحقيقية والمالية، وكذلك تسمح لغير المقيمين بأمتلاك الأصول المحلية وتداولها، والسماح للشركات المساهمة الأجنبية بدخول السوق المالية المحلية ، ويتضمن ذلك ازالة كافة العقبات التي تمنع او تعرقل البنوك والمؤسسات المالية الأخرى من الإقتراض من الخارج، وإزالة السيطرة على وحساب رأس المال وسعر الصرف المطبق على الصفقات المرتبطة بالحساب الجاري، كما ان ذلك يقلص الفجوة بين سعر الصرف الحقيقي والاسمي وتحرير تدفقات رأس المال¹⁶.

3 - فتح أسواق الأوراق المالية : ان تخفيف القيود المفروضة على أسواق الأوراق المالية من شأنه أن يعمل على رفع كفاءة الأسواق المالية من خلال إلغاء او تقليل الحواجز امام دخول الشركات المساهمة والمستثمرين الى السوق أو الإنسحاب منها ، كما ان إلغاء الحواجز على اسواق الاوراق المالية تشجيع الشركات المساهمة واعطائها حرية أوسع في تحديد كيفية إصدار الأوراق المالية ، والعمل على تحسين البنية الأساسية لتطوير الأسواق المالية، مثل السماح للشركات الأجنبية الدخول في السوق المالية وفسح المجال لها إصدار الأوراق المالية المختلفة وذلك لتعزيز حالة المنافسة في القطاع المالي وإنشاء شبكه للتعامل مع السماسرة والوسطاء في السوق المالية، ك فسخ المجال أمام الشركات الأجنبية للوساطة المالية وأمام المضاربين والمتعاملين الأجانب للانضمام إلى الاسواق المالية¹⁷.

رابعاً : بناء مؤشر التحرر المالي (FLI) financial liberalization Index :

أن التحرر المالي هو عملية تتضمن تطبيق العديد من السياسات الماليه والقوانين التي تدعم القطاع المالي في البلد . وبهدف توضيح درجة التحرر المالي لأي بلد في أي وقت محدد ، فإنه يتم استخدام مؤشر التحرر المالي (FLI) Financial Liberation Index ، وفقاً للطريقة التي اقترحها Caprio et al 2000 ، و Leaven 2003 وعدد من الباحثين¹⁸. والتي تتم من خلال طريقة المكونات الأساسية Principal Components Method ، ووفقاً لهذه الطريقة فإنه يتم الاعتماد على المكونات الأساسية الأولى للتحرر المالي لكل سنة (t) وذلك من خلال الجمع الجبري لمكونات المؤشر (متغيرات التحرر المالي) الموزونة (Wi) لكل سنة (t) ، ويتم ذلك بأعطاء أوزان (قيم اعتباطية Arbitrary values) ، لكل مكون من المكونات الأساسية لسياسة التحرر المالي ، وكل متغير يأخذ قيم من الصفر الى الواحد (0 - 1) اعتماداً على حالة التحرر المالي التي وصلتها هذه السياسة .

فعندما يكون احد متغيرات سياسة التحرر المالي قد تحرر بالكامل ، فإنه يعطى قيمه (1) ، ويعطى قيمة (0) عندما يكون متغير غير متحرر ، ولأجل الأخذ بنظر الاعتبار مراحل التطور التدريجي لكل متغير من متغيرات سياسة التحرر المالي ، فإنه يعطى قيم تتراوح من الصفر (0) الى الواحد الصحيح (1) ، فعندما تمر سياسة التحرر المالي على مرحله واحده فإنه يعطى قيمه (1) ، وعندما تمر سياسة التحرر المالي لأحد مكونات التحرر المالي بمرحلتين فإن المرحلة الأولى تعطى قيمة (0.5) والمرحلة الثانية تعطى قيمة (1) أو تعطى المرحلة الأولى (0.33) والمرحلة الثانية (1) ، اما عندما تمر سياسة التحرر المالي لأحد متغيرات سياسة التحرر المالي بثلاث مراحل فإنه يعطى قيمة (0.33) للمرحلة الأولى، والمرحلة الثانية تعطى قيمة (0.66) ، والمرحلة الثالثة والاخيرة تعطى قيمة (1) على التوالي . وكل متغير أو مكون من هذه المكونات يحسب له وزن (Wi) Weight ، باستخدام طريقة المكونات الأساسية ، وان وزن كل مكون (Wi) يعطى على أساس قيم (المتجه) المميز .

وبافتراض لدينا أربع مكونات أساسيه لسياسة التحرر المالي (X , Y, R, Z) ، فإن حساب مؤشر التحرر المالي (FLI) لكل فتره (t) يمكن التعبير عنه بالمعادلة الآتية :

¹⁶ عبد الغني حريري ، 2009 ، دور التحرير المالي في الازمات والتعثر المصرفي ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، الجزائر ، ص 3 .

¹⁷ عبد الغني حريري ، 2009 ، مصدر سابق ، ص 3 .

¹⁸ SHRESTHA, Min B, CHOWDHURY, Khorshed, 2006, FINANCIAL LIBERALIZATION INDEX FOR NEPAL, International Journal of Applied Econometrics and Quantitative Studies, (p.49-48).



$$FLI = W1 X_t + W2 Y_t + W3 R_t + W4 Z_t$$

اذ ان كل W_i يمثل وزن المكون الاساسي الذي يحسب على اساس طريقة المكون الاساسي الاول ، وقد تم استخدام هذا المؤشر في العديد من الدراسات الاقتصادية مثل Shrestha, Min B, Chowdhury, 2006 ودراسة Paula Dorcas Ngatha Mwigana, 2011¹⁹.

المطلب الثاني/ تحليل مؤشرات التحرر المالي في العراق

أولاً: اتجاهات التحرر المالي في العراق:

لقد بدء مفهوم الخصخصة والقطاع الخاص المصرفي يفرض نفسه على واقع النظام الاقتصادي السائد في العراق منذ نهاية عقد الثمانينات وبداية مطلع التسعينيات من القرن الماضي، حيث تم إصدار القانون رقم 12 لسنة 1991 الذي منح بموجبه اجازات تأسيس مصارف أهليه على شكل شركات مساهمه خاصة ، ابتدأت بمصرفين أهليين في العام 1992 وأنتهت الى (17) مصرفاً في العام 2003 وقد مثلت هذه المرحلة حالة الصراع بين الحكومة والسوق أثر تحول الربح من يد السلطة المركزية ليصبح تراكمياً لا مركزياً تولده أليات السوق التي عكست أثارها الضاره على السياسة النقدية وتعميق مسيرتها للسياسة المالية التي باتت تتعايش على التمويل بالعجز من خلال الاصدار النقدي بصورة تكاد تكون مطلقه .

أشرت الفرضية التي كانت تحكم السياسة النقدية في العراق حتى العام 2003 والتي كانت من خلال الية الربط بين التوسع في عرض النقد وتمويل عجز الموازنة مساييره لمتطلبات التمويل بالعجز في الموازنة العامة، حالة تطور غير مسبوقه في التاريخ العراقي الاقتصادي وهي استحواذ البنك المركزي العراقي وباقي القطاع المصرفي على موجودات (أصول) تمثلت بالتراكم الهائل من حوالات الخزينة (التي تعتبر أساس الدين الداخلي العام لترتفع من 46 مليار دينار في عام 1990 عراقي الى 5.5 ترليون دينار عراقي في عام 2003 ، وعليه ازداد عرض النقد الضيق خلال تلك المدة من خلال 42.6 مليار دينار ليبلغ حوالي 5.8 ترليون دينار في العام 2003 .

وبهذا ورث البنك المركزي العراقي بعد احتلال العراق في 9 نيسان 2003 ، حال من التدهور في صافي ثروته تمثل بتراكم ديون حكوميه رديئة التحصيل وأرصده مجمده في جانب موجوداته أو أصوله تعرض معظمها للتسويات من قبل دائني الحكومة الخارجيين في حين تراكمت مديونية خارجية في جانب المطلوبات أو الخصوم تحملتها الميزانية العمومية للبنك المركزي نيابة عن ديون الحكومة الخارجية والتي شكلت ما يزيد على 50 في المائة من عبء المديونية الخارجية للعراق²⁰.

¹⁹PAULA DORCAS NGATHA MWIGANA,2011, THE EFFECT OF FINANCIAL LIBERALIZATION ON THE FINANCIAL PERFORMANCE OF COMMERCIAL BANKS IN KENYA, KENYA,(p.23-21).

²⁰ سنان الشبيبي ، 2007 ، ملامح السياسة النقدية في العراق ، صندوق النقد العربي ، ص 4-36 .



ثانياً : إجراءات التحرر المالي في العراق بعد عام 2003 :

استمرت سياسات الكبح المالي بالرغم من التحرر الجزئي في عام 1991 ، والتي كانت تتخذ شكل ضوابط أسعار الفائدة وتوجيه الائتمان من خلال خطط الائتمان ، وفرض متطلبات الاحتياطي القانوني العالي وملكية البنوك للدولة حتى عام 2003 . ومن أجل التغلب على جميع الآثار السلبية لسياسات الكبح المالي المذكورة أعلاه ، وإقامة نظام مالي متطور وحيوي في العراق ، أطلقت السلطات النقدية عملية إصلاح مالي شامله²¹ ، حيث منح البنك المركزي العراقي صفة الاستقلال من خلال القانون رقم (56) لعام 2004 والتي نصت فيه الفقرة (2) من المادة (2) أن يتمتع البنك المركزي العراقي بالاستقلال من أجل تحقيق أهدافه ، وان لا يتلقى البنك المركزي العراقي أي تعليمات من أي جهة او شخص بما في ذلك السلطات الحكومية . وعلى هذا الاساس ومنذ صدور القانون الجديد رقم (56) للعام 2004 للبنك المركزي العراقي ، حددت السلطات النقدية أولى مهامها والتي نذكر منها ما يلي : 1- تحرير سعر الفائدة 2- الغاء ضوابط الائتمان 3- خفض نسبة الاحتياطي القانوني من 42 الى 25 في المائه 4- السماح للمصارف الاجنبيه بالدخول الى الساحة المصرفية²² . وبشكل أكثر تفصيلاً يمكن توضيح النقاط أعلاه من خلال ما يلي :

1- تحرير أسعار الفائدة :

استناداً الى المتطلبات الجديدة في تحقيق الانسجام مع الإطار للسياسة النقدية العام في الظرف الحالي والتوجه نحو الية قوى السوق بغية تحقيق التوازن الحقيقي لقوى العرض والطلب على النقد ولما كان معدل الفائدة جزءاً من السياسة السعرية ويهدف تطوير القطاع المالي وفق أحدث الأساليب المعاصرة والإفادة من التجارب الناجحة قرر مجلس إدارة البنك المركزي " التحرير الكامل لسعر الفائدة على الودائع والقروض والائتمانات والأوراق المالية وكافة الأدوات المالية الأخرى " وذلك اعتباراً من شهر آذار /2004 ، حيث يعتبر هذا القرار تحولاً مهماً في العمل المصرفي في العراق للتوجه صوب تعزيز دور (الإشارات) السعرية لمعدلات الفائدة وفق كفاءة وقواعد السوق للوصول إلى السعر التوازني الذي يقلل الفجوة بين أسعار الفائدة المدينة والدائنة والذي يعتبر الوسيلة المثلى في تحقيق كفاءة عملية الوساطة المالية وتحقيق وزيادة المنافسة داخل الجهاز المصرفي²³ .

2- الغاء توجيه الائتمان :

بهدف مواكبة المستجدات والتطورات الحاصلة في القطاع المصرفي الدولي قام البنك المركزي العراقي بتطوير عمله منذ اواسط عام 2003 لغاية 2010 من خلال المديرية العامة لمراقبة الصيرفة ، حيث تم الغاء التوجيه او الاداره المركزية للائتمان واعطاء هذه المهمة الى مجالس ادارات البنوك ، وتحرير اسعار الفائدة المدينة والدائنة لتحقيق السرعة في اتخاذ القرار ولخلق المرونة ، حيث تم تمكين المصارف من التوسع في كل من عمليات الاستثمار والائتمان، التي ترتبط بحجم رأسمالها وذلك استناداً الى احكام المادتين 30 و33 من قانون المصارف النافذ. كما تم تمكين البنوك العراقية من زيادة احتياطي التوسعات الذي تستخدمه لفتح المزيد من المكاتب والفروع المصرفية لتطوير الكثافة المصرفية وتقديم المزيد من الخدمات المصرفية للمناطق المحرومة منها ، وادخال التقنيات الحديثة في اعمالها، حيث يرتبط زيادة الاحتياطي بحجم رأس المال. فضلاً عن خلق وحدات مصرفية كبيرة قادرة على المنافسة في ظل اقتصاد السوق وتمويل المشاريع الاقتصادية الكبيرة وتقديم خدمات مصرفية كبيرة وتميزه²⁴. وبعد الغاء توجيه الائتمان انخفضت نسبة الائتمان الموجه للقطاع الخاص الى (24.6) واستمرت النسبة بالتذبذب ارتفاعاً وانخفاضاً لتصل الى (20.9) في عام 2015 .

²¹AMAR HAMAD KHALAF*, ATHAWALE SANHITA,2009, FINANCIAL LIBERALIZATION AND FINANCIAL DEVELOPMENT IN IRAQ, University of Baghdad – Iraq,(p.387).

²² سنان الشبيبي ، 2007 ، مصدر سابق ص 17-36 .

²³ البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي لعام 2003,2004.

ص 15 .

²⁴التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق لعام 2010 ص 21،39 .



3 - حرية دخول المصارف الاجنبية الى العراق :

يساهم حرية دخول المصارف الاجنبية في رفع مستوى كفاءة وجودة الخدمات المالية ومن ثم زيادة العمق المالي الذي يعتبر شرطاً ضرورياً لرفع مستوى النمو الاقتصادي .

ومن ضمن توجهات التحرر المالي في العراق تم فتح باب المشاركة للمصارف الاجنبية للعمل في العراق سواء بشكل مشاركات مع المصارف الاهلية او فروع او شركات مستقلة أو في مناخ ينسجم مع قانون الاستثمار في العراق وتوجهات السياسة الاقتصادية نحو اقتصاد السوق ، بعد أن أستمر الحضر لأربعة عقود ، منذ صدور القانون رقم (100) لسنة 1964 الذي تم بموجبه تأميم المصارف الاهلية ولأجنبيه كافة²⁵، حيث رفعت القيود عن دخول المصارف الاجنبية الى الساحة المصرفية العراقية ، ولكن لم يفتح أي مصرف أجنبي حصل على رخصة عام 2004 أبوابه للعمل حتى عام 2007 والسبب هو عدم استقرار الوضع الاقتصادي الناجم عن انعدام الاوضاع الامنيه والسياسية السائدة منذ عام 2003 وبناءً على ذلك ، لا يتوقع من دخول المصارف الأجنبية ان تلعب دور كبير في تطوير القطاع المالي في العراق في تلك المدة .

عموماً ، بلغ عدد المصارف العاملة في العراق خلال فترة التحرر المالي بعد عام 2003 أي بعد صدور قانون البنك المركزي الجديد والذي سمح للأجانب بتأسيس وفتح فروع للمصارف الاجنبية في العراق ولغاية عام 2015 وكما تشير البيانات الخاصة بالمصارف (57) مصرفاً نهاية عام 2015 (7) منها مصارف حكومية تتوزع بين (مصارف تجاربه وأخرى متخصصة) و (50) مصرفاً تجارياً خاصاً منها (24) مصرفاً تجارياً و (8) مصارف إسلامية و (18) مصرفاً أجنبياً ، حيث بلغ رأس المال للمصارف الاجنبية (3%) من إجمالي رؤوس أموال المصارف في نهاية 2015²⁶. ومن الجدير بالأشاره ، أنه بالإضافة الى السماح للمصارف الاجنبية بالدخول للسوق المصرفية العراقية ، فإن تحرير أسعار الفانده قد حفز المصارف الاجنبية الدخول الى السوق المصرفية العراقية والحصول على فرصة الاستثمار من خلال المنافسة مع المصارف المحلية في تقديم الخدمات المالية وتحسين جودتها وكفائتها والحصول على أقصى الارباح ، وكذلك أدى تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني الى زيادة حجم السيولة لدى المصارف المحلية والاجنبية على حدٍ سواء .

4 - تخفيض متطلبات الاحتياطي القانوني :

نصت المادة رقم (29) القسم السادس من قانون البنك المركزي العراقي لسنة 2004 ، أن تحتفظ المصارف بأحتياطي على شكل أرصده نقديه أو ودائع لدى البنك المركزي العراقي²⁷ ، فقد أرتأى البنك المركزي ان تكون نسبة الاحتياطي 25% في عام 2004 من مجموع الودائع المعروفة بالقانون لدى المصرف من اجل سحب جزء من السيولة العاليه في سوق المال العراقي والتي تضر بالاقتصاد العراقي. أن النسبة المذكورة اعلاه موزعة على ان يحتفظ المصرف بنسبة 5% من تلك الودائع في خزائنه ونسبة 20% منها في حساباته لدى البنك، علماً ان نسبة الاحتياطي القانوني متغيره وغير ثابتة وتتغير تبعاً لكمية النقد المعروض ولحالة السوق فهي خاضعة للنقصان او الزيادة بحسب ما تتطلبه السياسة النقدية للبنك . وفي عام 2007 أرتفعت النسبة من 25% الى 75% ، لغرض سحب السيولة من السوق المالية²⁸ . وبفعل تحسن الظروف الاقتصادية والامنية للبلاد وبغية تشجيع الاستثمار تم تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني على الودائع الحكومية من 75% الى 25% وعلى جميع اشكال الودائع بدون استثناء اعتباراً من آذار 2009²⁹ ، ثم أنخفضت النسبة الى اأدنى مستوى لها في عام 2010 حيث وصلت الى 15% على كافة الودائع المصرفية سواء كانت ودائع حكومية أو ودائع القطاع الخاص³⁰ ، واستمرت نفس النسبة حتى عام 2015³¹ .

²⁵ سنان الشبيبي 2007 ، مصدر سابق ص 19,2.

²⁶ التقرير السنوي للبنك المركزي العراقي لسنة 2015 ، ص 45 .

²⁷ قانون البنك المركزي العراقي لسنة 2004 .

²⁸ التقرير السنوي للبنك المركزي العراقي لسنة 2007 ، ص 7 .

²⁹ التقرير السنوي للبنك المركزي العراقي لسنة 2009 ، ص 32 .

³⁰ التقرير السنوي للبنك المركزي العراقي لسنة 2010 ، ص 41 .

³¹ التقرير السنوي للبنك المركزي العراقي لسنة 2015 ، ص 4 .



ثالثاً: قياس وتحليل التحرر المالي في العراق :

من أجل معرفة درجة أو مستوى التحرر المالي في العراق ومن ثم تحديد العلاقة بينه وبين العمق المالي ، تم حساب مؤشر للتحرر المالي (FLI) في العراق لقياس مستوى التحرر المالي وفقاً للطريقة التي اقترحها Caprio et al 2000 و Leaven 2003 وعدد من الباحثين . والتي كما أشرنا سابقاً تتم من خلال طريقة المكونات الأساسية Principal Components Method لبيان ما إذا كانت السياسات المتبعة تسير باتجاه التحرر المالي ، وكذلك بيان العلاقة بين التحرر المالي وبين بعض المتغيرات النقدية في العراق . وسوف نستخدم هذا المؤشر لقياس مستوى التحرر المالي في العراق للمدة مابين (1990-2015) أي المدة الزمنية ما قبل وبعد التحرر المالي الذي حدث بعد عام 2003 . وذلك باستخدام أربع مؤشرات للتحرر المالي في العراق والتي سبق الاشارة اليها وهي :

(W) تحرير سعر الفائدة

(X) تخفيض الاحتياطي القانوني

(Y) حرية دخول المصارف الاجنبية في العراق

(Z) الغاء ضوابط الائتمان

يشير الجدول رقم (1) الى التطور التدريجي للتحرر المالي في العراق للمدة (1990-2015) ، حيث يعطى كل متغير رقم من الصفر الى الواحد (0 - 1) وحسب مرحلة تطوره ، حيث يأخذ القيمة (0) عندما لم يكن القطاع المالي قد تحرر بعد ، ويأخذ القيمة (1) اذا تم تحرره بالكامل ، ويعطى القيمة (0.5) للمرحلة الاولى من التحرر المالي ذو المرحلتين ، كما تعطى القيم (0.33) ، (0.66) ، (1) للمرحلة الأولى والثانية والثالثة على التوالي للتحرر المالي ذو المراحل الثلاثة . وبعد ادخال القيم المعطاة لكل متغير في الجدول رقم (1) والتي تمثل مدخلات برنامج EViews ، نحصل على مؤشر التحرر المالي في العراق كما هو موضح في الجدول رقم (2) والشكل رقم (1) .

الجدول رقم (1) مراحل تحرر متغيرات سياسة التحرر المالي في العراق للمدة (1990-2015)

السنوات	تحرير اسعار الفائدة W	تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني X	دخول المصارف الاجنبية y	ألغاء ضوابط الائتمان Z
1990	0.00	0.00	0.00	0.00
1991	0.00	0.00	0.00	0.00
1992	0.00	0.00	0.00	0.00
1993	0.00	0.00	0.00	0.00
1994	0.00	0.00	0.00	0.00
1995	0.00	0.00	0.00	0.00
1996	0.00	0.00	0.00	0.00
1997	0.00	0.00	0.00	0.00
1998	0.00	0.00	0.00	0.00
1999	0.00	0.00	0.00	0.00
2000	0.00	0.00	0.00	0.00
2001	0.00	0.00	0.00	0.00
2002	0.00	0.00	0.00	0.00



تحليل مؤشرات التحرر المالي في العراق للمدة [2015-1990]

0.00	0.00	0.00	0.00	2003
0.00	0.00	1.00	1.00	2004
0.00	0.00	1.00	1.00	2005
0.00	0.00	1.00	1.00	2006
0.00	1.00	1.00	1.00	2007
0.00	1.00	1.00	1.00	2008
0.00	1.00	1.00	1.00	2009
1.00	1.00	1.00	1.00	2010
1.00	1.00	1.00	1.00	2011
1.00	1.00	1.00	1.00	2012
1.00	1.00	1.00	1.00	2013
1.00	1.00	1.00	1.00	2014
1.00	1.00	1.00	1.00	2015

ملاحظة: يعني الرقم (0.00) عدم وجود تحرر مالي ، كما يعني الرقم (1.00) وجود تحرر مالي³²
يمثل الجدول رقم (1) مدخلات البرنامج الاحصائي EViews9

جدول رقم (2) مؤشر التحرر المالي في العراق للمدة 2015-1990

السنوات	تحرير اسعار الفائدة W	تخفيض الاحتياطي القانوني X	دخول المصارف الاجنبيه y	ألغاء ضوابط الائتمان Z	مؤشر التحرر المالي (FLI)
1990	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
1991	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
1992	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
1993	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
1994	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
1995	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
1996	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
1997	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
1998	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
1999	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
2000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
2001	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
2002	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
2003	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
2004	1.044	1.414	0.416	0.856	3.73

³² SHRESTHA, Min B, CHOWDHURY, Khorshed,2006, *ibid*,(p.50).



تحليل مؤشرات التحرر المالي في العراق للمدة [1990-2015]

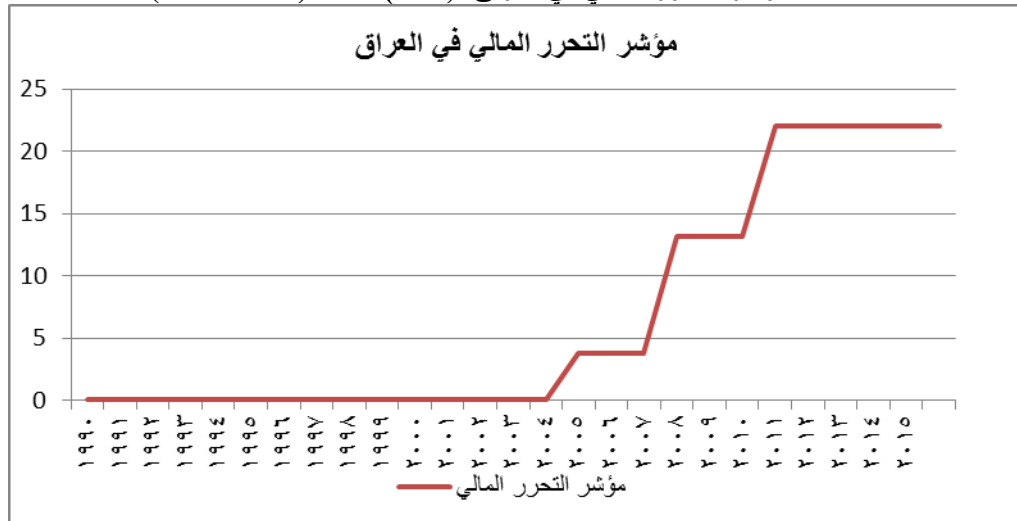
3.73	0.856	0.416	1.414	1.044	2005
3.73	0.856	0.416	1.414	1.044	2006
13.118	1.070	1.249	9.264	1.553	2007
13.136	1.070	1.249	9.264	1.553	2008
13.136	1.070	1.249	9.264	1.553	2009
22.029	1.836	1.715	16.484	1.994	2010
22.029	1.836	1.715	16.484	1.994	2011
22.029	1.836	1.715	16.484	1.994	2012
22.029	1.836	1.715	16.484	1.994	2013
22.029	1.836	1.715	16.484	1.994	2014
22.029	1.836	1.715	16.484	1.994	2015

المصدر :- من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي EViews9

تشير بيانات الجدول رقم (2) والتي تمثل مخرجات البرنامج الاحصائي EViews9 الى حجم التحرر المالي (FLI) في العراق للمدة (2015-1990) ، حيث يتم جمع نتائج كل سنة لكل المؤشرات بشكل افقي ونحصل بذلك على نسبة التحرر المالي (FLI) في تلك السنة ، وهكذا الى نهاية مدة الدراسة .

الشكل رقم (1)

مؤشر التحرر المالي في العراق (FLI) للمدة (2015-1990)



المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (2)



رابعاً : الواقع المصرفي في العراق بعد التحرر المالي :

"يعكس النظام المصرفي الرصين قدرة وملاءة عالية تظهر على شكل ما يسمى بالثروة الصافية الموجبة اي مقدار الفرق بين الموجودات والمطلوبات بأستبعاد رأس المال والتحوطات ، فإن مثل هذه الرصانة المصرفية ستعتمد في الاحوال كافة على درجة ربحية تلك المصارف وكفاءتها وقدرة رؤوس أموالها في مواجهة الظروف والمتغيرات الاقتصادية ، مثل تحرير القطاع المالي والتغير في مسار السياسة النقدية وتطور القطاع المالي وتطور مناخ الاستثمار .. الخ ."

الا ان هناك تناقض اخذ يضع السياسة النقدية امام مهمة مباشره وغير مباشره في تطوير وبناء البنية التحتية المصرفية وتقوية نشاطات الوساطة المالية ، اذ ان مهام تطوير واستقرار السوق المالية لا تقل اهمية عن مهام السياسة النقدية في توفير فرص الاستقرار الكلي كحاضنه للنمو وفي السيطرة على معدلات التضخم وتسريع النمو الاقتصادي .

هذا الموضوع يضع تناقضات القطاع المالي امام تأثير وقوة السياسة النقدية لاستقرار وتعميق القطاع المالي ويمكن ان نشير الى بعض المؤشرات على واقع القطاع المصرفي العراقي من خلال الاتي :

1- ما زالت مجموع الودائع الاهليه لدى الجهاز المصرفي تشكل نسبة لا تتعدى (5 - 8 %) من اجمالي الناتج المحلي للعراق ، والذي يعني ان العمق المالي المنشود ما زال في بدايته البسيطة لبناء قطاع مالي متين وقوي³³ .
2- كذلك ما زالت نسبة الائتمان الممنوح الى الناتج المحلي الاجمالي في العراق لا تتعدى نسبة (3%) ، (علماً ان نسبه قدرها (5%) وعلى وفق المعايير والمؤشرات الدولية محدودة التأثير في النشاط الاقتصادي وفي تمويل نمو اقتصادي مستدام) ، لذلك ما زالت السياسة النقدية امام تحد خطير لتطوير الائتمان على نحو يساهم فيه الجهاز المصرفي الرصين بتحقيق نمو عالي من النشاط الاقتصادي من خلال تجميع الموارد المالية وتوجيهها نحو النشاطات الاكثر إنتاجية وبعوائد مجزية مع اقل المخاطر الممكنة فضلاً عن ما يقدمه القطاع المصرفي من خدمات مصرفيه حديثه كأنظمة مدفوعات والتنوع التي ترفع من كفاءة النشاط الاقتصادي وتحسن بيئة عمل وتطور القطاع المالي .

3- يعود معظم رؤوس أموال الجهاز المصرفي والتي تبلغ (1.2) ترليون دينار قبل تعديل رؤوس أموال مصرفي الرشيد والرافدين خلال عام 2008 وبنسبة (86 %) الى القطاع المصرفي الاهلي وموزعه الى نسبة (66.06%) للبنوك التجارية الخاصة ونسبة (4.81%) لفروع البنوك الاجنبيه العاملة في العراق ونسبة (15.12%) للبنوك الاسلاميه ، ومع ذلك لا تتعدى مساهمتها في الائتمان الممنوح نسبة (24%) ، في حين ما زالت البنوك الحكومية مسؤولة عن منح (76%) من الائتمان الممنوح ، وعلى الرغم من ضخامة رؤوس اموال البنوك الاهليه وما تمنحه اللوائح التنظيمية من قدره ائتمانية تصل الى ثمانية أضعاف رؤوس اموالها الا أنها ذات طبيعة متحفظة في منح الائتمان .

4 - ان رؤوس اموال البنوك الحكومية يفترض ان تكون قد اصبحت الان بحدود (50 %) من مجموع رؤوس اموال الجهاز المصرفي بعد زيادة رؤوس اموال المصرفين الحكوميين (الرشيد والرافدين) الى (500,400) مليار دينار على التوالي ، حيث اصبحت نسبة رؤوس اموال البنوك الاهليه هذه المرة نسبة (50%) من اجمالي رؤوس أموال الجهاز المصرفي بدلا من (86%) وان رؤوس اموال الجهاز المصرفي الاجماليه هي الان (2) ترليون دينار الا انها لا زالت دون (2%) من اجمالي الناتج المحلي للعراق والذي يعني ان جهاز التمويل المصرفي ما زال متواضعا في أهليته .

ان البنوك الحكومية تعد في منحها الائتمان على وفق النسبة العالية المشار اليها في اعلاه مؤسسات مصرفية مجازة منغمسه في المخاطر المعنوية والتعرض اليها بالرغم من انخفاض نسبة كفاية رأس المال للبنوك الحكوميه الى دون النسبة المعتمدة البالغة (12%) قبل تعديل رؤوس اموالها ، وارتفاعها لدى البنوك الاهلية ، كما بلغ التحفظ العالي الذي تتخذه البنوك الاهلية في منح الائتمان والذي انعكس على ارتفاع نسب سيولتها الى حدود (81%) ويزيد على النسبة المعيارية البالغة (30%) اي بنسبة تزيد على مرتين بكثير .

³³ مظهر محمد صالح قاسم ، 2008 ، السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي ومتطلبات الاستقرار والنمو الاقتصادي ، البنك المركزي العراقي ، بغداد - العراق ، ص 10-12 .



في حين ان متوسط الانتشار بين الفائدة الممنوحة على الودائع والفائدة المستوفاة على الائتمان الممنوح لدى النشاط المصرفي الاهلي بلغ بما يتراوح بين (6 - 8) نقاط والذي هو الاخر يعكس ضعفا صارخا في عمليات الوساطة المالية ومؤشراً على ضعف الجهاز المصرفي وخاصة البنوك الاهليه . في حين ما زالت الكثافة المصرفية العراقية منخفضة ولا تتعدى (0.2) اي يوافق 45 الف نسمة لكل فرع مصرف.

5- ان قناعة الجمهور ترى بأن المصارف الحكومية مضمونه ومسنده من جانب الحكومة (المالك القوي) وان احتمال تعرضها للافلاس الفعلي هو من المستحيلات في العرف العراقي ، على الرغم من انخفاض نسبة كفاية رأس المال في المصارف الحكومية طوال السنوات الماضية وتدني الملاءه المصرفية ، مما جعلها تتفرد بأجمالي الودائع الكلية بنسبة (77.4) في حين ان المصارف الاهليه ما زالت لا تحظى الا على نسبة تقترب من (22.6%) من الودائع الاجماليه . كما ما زالت ودائع القطاع الاهليين والخاص عموماً تودع لدى البنوك الحكومية بنسبة (61.4%) من مجموع تلك الودائع الخاصه على الرغم من ان الودائع الحكومية تشكل اكبر ودائع الجهاز المصرفي³⁴.

خامساً: التحرر المالي والاصلاح المؤسسي :

لقد دفعت الروابط القوية بين التحرر المالي والأزمات في الأسواق الناشئة إلى نقاش مكثف بين الأكاديميين والممارسين حول فوائد إلغاء الضوابط المالية وتسلسلها الأمثل. على سبيل المثال، أشار (Rodrick 1998) و (Stiglitz 2000) أن تدفقات رؤوس الأموال غير المقيدة تعطل الاستقرار المالي والنمو، وكذلك التشكيك في فوائد العولمة المالية ودعم الدعوات إلى ضوابط رأس المال. وعموماً، هناك إجماع على أن الصلة بين الأزمات والتحرر هي الافتقار إلى ثقافة وتقاليد الجمهور ، ووجود سياسات ومؤسسات حكومية ضعيفة. وتذهب الحجة بعد ذلك للإشارة إلى أن الحكومات يجب تسلسل الإصلاحات، ابتداءً من تحسين المؤسسات الحكومية، وتحسين تنظيم المؤسسات المالية المحلية وصولاً إلى رفع القيود عن الصناعة المالية وفتح حساب رأس المال ، ويقول (Calvo 1998) و (Fisher 1998) أن نقاط الضعف في القطاع المالي المحلي قبل التحرر المالي مهمة في تحديد المخاطر المرتبطة بالتحرر المالي. كما أكد Prasad وآخرون. (2003) على دعم فكرة أن المؤسسات الجيدة، وتوفر بنية وأساسيات الاقتصاد الكلي قبل التحرر المالي حاسمة لجني فوائد ذلك التحرر. وقد يكون لدى الحكومات حوافز قليلة لتعزيز الإصلاحات في البلدان ذات القطاعات المالية المقموعة. حيث أن الشركات الراسخة والمستندة على الكبح المالي، قد تدخل فيها الإصلاحات العامة المعارضة التي تعزز العمق المالي لأنها تولد المنافسة. ويمكن لهذه الشركات أن تتضرر حتى من جراء التحرر وزيادة العمق المالي ، حيث أنها تنطوي على قواعد إفصاح أفضل وإنفاذ (تقليل أهمية و ضمانات هذه الشركات وسمعتها) والسماح للقادمين الجدد بالدخول والتنافس وبالتالي تقلص من أرباحها . غير أن معارضة الإصلاحات قد تكون أضعف في الاقتصادات ذات التجارة الوافرة والتدفقات العابرة للحدود. في هذه الحالة ، فإن التحرر المالي يتيح لأسواق رأس المال الدولية الوصول للشركات المحلية الكبيرة والاستفادة من الأسواق الخارجية للتمويل، وحالما يحدث التحرر المالي، يمكن أن يكون له أثر إيجابي على المؤسسات المحلية . وقدم (Jane و Gorenchas 2005) نموذجاً يؤكد فيه أن الحراك الرأسمالي الدولي يعزز الحوافز للإصلاح المالي بطريقتين: (1) تؤدي زيادة تدفقات رؤوس الأموال إلى توسع قاعدة رأس المال المحلي . (2) أن خطر هروب رأس المال قد يدفع الحكومة المحلية من الانحراف عن السياسات الجيدة. وأيضاً ، يشير (Stolz 2005) أن التكامل المالي الدولي يمكن أن يحسن أداء عمل القطاع المالي المحلي من خلال التخفيف من "مشاكل الوكالة المزدوجة"، أي حافز الحكومات والمؤسسات المطلعة على المعلومات المتعلقة بالمستثمرين الخارجيين . وهناك دراسة تناولت موضوع التسلسل الزمني الشامل للتحرر المالي ، ووجدت أن التحرر يمضي بسلاسة في الاقتصادات الناضجة ولكنه ينعكس سلباً في الاقتصادات النامية ، ويجب على تلك الدول النامية البدء بأصلاح المؤسسات الحكومية، وتحسين تنظيم المؤسسات المالية المحلية قبل الشروع بعملية التحرر المالي³⁵.

³⁴ مظهر محمد صالح قاسم ، 2008 ، ص 11-13 .

³⁵ GRACIELA LAURA KAMINSKY, and SERGIO L. SCHMUKLER, 2003, Short-Run Pain, Long-Run Gain: Financial Liberalization and Stock Market Cycles, George Washington University and NBER; World Bank IMF, (p.280-281).



الاستنتاجات

- 1- طبقت سياسات التحرير المالي في العراق بعد صدور قانون البنك المركزي رقم 94 في عام 2004 والمتمثلة في ترك قوى السوق في تحدد أسعار الفائدة على الودائع والقروض وفتح الأبواب للمصارف الأجنبية للعمل في السوق المالية العراقية ، وكذلك تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني والغاء توجيه الائتمان .
- 2- تم تحرير سعر الفائدة وتخفيض نسبة الاحتياطي القانوني في عام 2004 .
- 3- ومن ضمن توجهات التحرير المالي في العراق تم فتح باب المشاركة للمصارف الأجنبية للعمل في العراق ولكن لم يفتح أي مصرف أجنبي حصل على رخصة عام 2004 أبوابه للعمل حتى عام 2007 والسبب هو عدم استقرار الوضع الاقتصادي الناجم عن انعدام الاوضاع الامنيه والسياسية الساندة منذ عام 2003 .
- 4- وفي عام 2010 تم إلغاء خطة الائتمان الالزاميه وذلك تماشياً مع خطوات التحرير المالي التي كانت تعدها السلطة النقدية للجهاز المصرفي والتعويض عنها بمؤشرات أجمالية للائتمان .
- 5- هنالك مجموعة من الصعوبات التي واجهت وتواجه القطاع المالي في العراق والتي منها الاوضاع السياسية غير المستقرة وتردي الوضع الأمني الذي تزامن مع التحرير المالي في عام 2004

التوصيات

- 1- تحقيق الاستقرار الامني والسياسي في العراق والذي يعد الاساس في تطوير القطاع المالي بشكل خاص والقطاع الاقتصادي بشكل عام .
- 2- يجب أن يترافق التحرير المالي بالضوابط المناسبة وبيئة اقتصادية كلية وتنظيمية قوية .
- 3- تقليل القيود على القطاع المالي بمعنى تحرير القطاع المالي من جميع سياسات الكبح المالي .
- 4- التدرج في تطبيق الاصلاحات ، ابتداءً من تحسين المؤسسات الحكومية، وتحسين تنظيم المؤسسات المالية المحلية وصولاً الى رفع القيود عن الصناعة المالية وفتح حساب رأس المال .
- 5- العمل على تطوير القطاع المالي وملانمة الاطر القانونية لمتطلبات التحرير المالي بما يساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتشجيع عمليات الادخار والاستثمار وبالتالي تحسين مستوى النشاط الاقتصادي .

المصادر :

البحوث العربية أولاً:

- 1- بن معزو، محمد زكريا ، 2013 ، كمال حمادة ، قياس العلاقة بين التحرير المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام مؤشر (KAOPEN) دراسة قياسية (1970 - 2010) ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، مجلة الباحث – عدد 13 ، الجزائر .
- 2- حريري ، عبد الغني ، 2009 ، دور التحرير المالي في الازمات والتعثر المصرفي ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، الجزائر .
- 3- الشبيبي ، سنان ، 2007 ، ملامح السياسة النقدية في العراق ، صندوق النقد العربي .
- 4- قاسم ، مظهر محمد صالح ، 2008 ، السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي ومتطلبات الاستقرار والنمو الاقتصادي ، البنك المركزي العراقي ، بغداد - العراق .

ثانياً : التقارير الإحصائية والبيانات

- 1- البنك المركزي العراقي ، النشرات الإحصائية السنوية، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، بغداد، السنوات 1991-2015 .
- 2- وزارة التخطيط و التعاون الإنمائي العراقيه ، الجهاز المركزي للإحصاء و تكنولوجيا المعلومات ، مديرية الحسابات القومية ، سنوات مختلفة ، السنوات 1991 – 2015 .
- 3- قانون البنك المركزي العراقي لسنة 2004 .
- 4- وزارة التخطيط (دائرة السياسات الاقتصادية والمالية) ، 2011، تقرير الاقتصاد العراقي .



B- Journals

- 1- Anthony, Jonathan, Onyinye I. Ogbuabor, Anthony, 2015, Financial Liberalization and Economic Growth in Nigeria: An Empirical Evidence, International Journal of Economics and Financial Issues ,ISSN , 2015, 5 (3), 663-672.
- 2- Philip Arestis, and Asena Caner, 2004, Financial Liberalization and Poverty: Channels of Influence, Cambridge University and The Levy Economics Institute .
- 3- Abdul Abiad, Nienke Oomes, and, Kenichi Ueda, 2004, The Quality Effect: Does Financial Liberalization Improve the Allocation of Capital? ,IMF Working Papers .
- 4- Romain Ranciere, Aaron Tornell, and CEPR, 2014, Financial Liberalization, Allocative Efficiency and Growth University of California .
- 5- Philip Arestis, and Asena Caner, 2004, Financial Liberalization and Poverty: Channels of Influence, Cambridge University and The Levy Economics Institute .
- 6- Alessandra Bonfiglioli† and Caterina Mendicino, 2004, Financial Liberalization, Bank Crises and Growth: Assessing the Links Stockholm School of Economics .
- 7- Qazi Muhammad Adnan Hye, Shahida Wizarat,, 2013, Impact Of Financial Liberalization On Economic Growth: A Case Study Of Pakistan, Asian Economic And Financial Review, , 3(2):270-282 .
- 8- Khem Raj Bhetuwal*, Financial Liberalization and Financial Development in Nepal, Nepal .
- 9- J.U.J. Onwumere1 , Okore Amah Okore and Imo G. Ibe, 2012, The Impact of Interest Rate Liberalization on Savings and Investment: Evidence from Nigeria, Research Journal of Finance and Accounting, ISSN, Vol 3, No 10 .
- 10- Jong-Kun Lee, 2002, Financial Liberalization and Foreign Bank Entry in MENA Financial Sector Strategy and Policy, World Bank .
- 11- Caleb M Fundanga, 2011, Innovative financial products on the Zambian market in relation to credit interest rates and the private sector development, Zambia .
- 12- James Ang, 2009, Financial Liberalization Or Repression?, Australia, <http://mpa.ub.uni-muenchen.de/14497/> .
- 13- Shrestha, Min B, Chowdhury, Khorshed, 2006, Financial Liberalization Index For Nepal, International Journal Of Applied Econometrics And Quantitative Studies International Journal Of Applied Econometrics And Quantitative Studies, Vol.3-1 .
- 14- Paula Dorcas Ngatha Mwigana, 2011, The Effect Of Financial Liberalization On The Financial Performance Of Commercial Banks In Kenya, Kenya , A Research Paper Submitted In Partial Fulfillment For The Award Of Masters Degree In Business Administration .
- 15- Amar Hamad Khalaf*, Athawale Sanhita, 2011, Financial Liberalization And Financial Development In Iraq, University Of Baghdad – Iraq The Review of Finance and Banking Volum e 03, Issue 2, ISSN, Pages 067—078 .
- 16- Graciela Laura Kaminsky, And Sergio L. Schmukler, 2003, Short-Run Pain, Long-Run Gain: Financial Liberalization And Stock Market Cycles, George Washington University And Nber; World Bank (IMF) .



Measurement and analysis of financial liberalization in Iraq

Abstract :

In light of the trend of the countries of the world to adopt the policy of the overall stability. In this direction, competition is a condition of efficiency and competition can not be achieved unless the restrictions on the entry of new banks and financial institutions to the market, including foreign banks, as well as changing legislation and licensing regulations to ensure this. This study is concerned with the measurement and analysis of indicators of financial liberalization in Iraq for the period (2015-1990) using the FLI method. This indicator shows the degree of financial liberalization at that time. The use of this indicator is useful in monitoring the pace of liberalization and assessing the impact of financial liberalization on various aspects of the economy. This study also includes partial liberalization measures in the index.

The study focused on four key variables of financial liberalization in Iraq: the liberalization of the interest rate; the reduction of the legal reserve; the free access of foreign banks to Iraq; the cancellation of credit controls during the study period; State-owned banks. The financial liberalization process in Iraq began in 2004, following the issuance of the new law of the Central Bank of Iraq No. 94 of 2004. Since then, the financial liberalization measures have been implemented to expand and deepen the financial system in order to increase competition and improve the efficiency of the financial sector and maintain the stability of the Iraqi financial system. All these policy instruments are expected to complement each other in achieving the overall objectives of competition and efficiency, the sound functioning of the financial system and capital markets, and stabilization of the financial sector in Iraq. The FLI shows that the financial liberalization process accelerated in Iraq during the period from 2004 to 2015.

Keywords/ financial liberalization.